ماذا تعرف عن البنك الإسلامي للتنمية؟

إعداد قسم التحرير

لقد كان من ثمرات القرار الذي اتخذه قادة دول منظمة المؤتمر الاسلامي في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) بانشاء مؤسسة اسلامية تمويلية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية الغراء ، ان تم تأسيس البنك الاسلامي للتنمية قبل حوالى خمسة عشر عاما وعهد اليه بمهام رئيسة منها : المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الاعضاء ، ودعم التعاون الاقتصادي بين هذه الدول الاعضاء ، والمساعدة في تطوير جهاز مصرفي الى يتفق عملياته مع احكام الشريعة الاسلامية ، وتقديم معونة " للمجتمعات الاسلامية " في الدول غير الاعضاء . ولم يكن للبنك نموذج سابق يحتذى في هذا المجال ، ومع ذلك ففي خلال فترة قصيرة نسبيا تمكن البنك من احراز بعض التقدم في تنفيذ المهام التي عهد بها اليه .

انضمت الى عضوية البنك في بادئ الأمر (٢٢) دولة من دول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، ثم ارتفع عددها في وقت الحاضر الى خمس واربعين دولة تقع في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط . كما ارتفع راس ماله المكتتب فيه من ٧٥٠ مليون دينار اسلامي الى ١٩٦٠هـ ٧ مليون دينار اسلامي ، اي ما يساوي من المال المصرح به تقريبا ومقداره الفا مليون دينار اسلامي .

وتبذل الجهود حاليا للحصول على موارد مالية إضافية خصوصا من القطاع الخاص . وقد انشأ البنك برنامج ودائع للاستثمار في عام ١٤٠٠هـ (١٩٧٩م) لتوسيع نطاق التعاون مع البنوك الاسلامية ، والتكشف عن امكانات التعبئة لموارد جديدة وايجاد قاعدة اضافية للمستقبل .

ولتحقيق أهداف مماثلة اخرج البنك أيضا الى حيز الوجود محفظة البنوك الاسلامية ، كما استكملت تقريبا كافة الترتيبات المتعلقة بالبدء عما قريب في تشغيل صندوق البنك الاسلامي للتنمية لحصص الاستثمار الذي تقرر انشاؤه في عام ٤٠٢ هـ (١٩٨٢/١٩٨٦م) . وذلك لزيادة قدرة البنك على المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي بدوله الأعضاء

كما زاد البنك من وسائله التمويلية التي تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية باستخدام عمليات الاجارة ، وعمليات البيع الى جانب وسائله التمويلية الأخرى .

ومن ناحية أخرى مازال المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب يواصل أداء رسالته وتحقيق أهدافه من خلال أنشطته في مجالات البحوث والتدريب والمعلومات .

وقد اعتمد البنك منذ انشائه في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) وحتى نهاية ١٤١٠هـ (ديسمبر ١٩٨٩م) مبلغا مقداره ٧٫٣٤ مليار دينار اسلامي لعملياته التمويلية المتعددة لمساعدة الدول الأعضاء والمجتمعات الاسلامية في الدول غير الأعضاء ، وذلك لتمويل المشروعات ، وتقديم المساعدة الفنية وتمويل عمليات التبادل التجاري الخارجية ، وتقديم المعونة الخاصة للدول الأعضاء التي تضررت من كوارث طبيعية أونكبات حلت بها ، الى جانب المساعدات التي تقدم لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الاسلامية بالدول غير الأعضاء خاصة في مجالي التعليم والصحة . كما تم حتى نهاية جمادى الأولى عام ١٤١٠هـ (ديسمبر ١٩٨٩م) تخصيص مبلغ ٥٩٫٦ مليون دولار أمريكي لتمويل الصادرات من بعض الدول الأعضاء عن طريق برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة ، الذي تم تشغيله في نطاق البنك في عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) . وفي نطاق محفظة البنوك الاسلامية التي بدأ تشغيلها في جمادى الآخرة من عام ١٤٠٧هـ (فبراير ١٩٨٧م) ، بلغ اجمالي المعتمد ٣٫٦ مليون دولار أمريكي حتى نهاية جمادى الأولى ١٤١٠هـ .

تلبية للمهام المنوطة به حاول البنك أن يستجيب دائما لاحتياجات الدول الأعضاء الأقل نموا ، وذلك بتخصيص جزء كبير من المساعدة الميسرة والمنح لصالح هذه الدول ، وخاصة عن طريق القروض والمساعدة الفنية . وقد أنشأ البنك برامج خاصة لصالح الدول الأعضاء حين اقتضى الأمر ذلك ، مثل برنامج الطوارئ الخاص بالدول الأعضاء الواقعة بمنطقة الساحل الإفريقي ، والذي بمقتضاه خصص البنك ٣٠ مليون دولار أمريكي بصفة قرض بدون أجور خدمة ، و ٢٠ مليون دولار أمريكي بصفة منحة وذلك لمساعدة هذه الدول على مواجهة مشكلة الجفاف والتخفيف من آثارها . كما قام البنك بتقديم المساعدات الى دوله الاعضاء المتضررة من الجراد والفيضانات .

وفيما يتعلق بدعم وتوثيق التعاون الاقتصادي ، عمل البنك على تنفيذ "خطة العمل" لدعم وتعزيز هذا التعاون بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي ، وهي الخطة التي اقرها مؤتمر القمة الاسلامي الثالث الذي عقد بمكة المكرمة في عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) ، وكان البنك يسترشد في سعيه لتحقيق هذه الغاية ببرنامج العمل للقطاعات الاقتصادية المتفرعة الواردة "بخطة العمل" المشار اليها ، وبصفة خاصة القطاعات الستة ذات الأولوية والتي وقع عليها الاختيار في مؤتمر القمة الاسلامي الرابع الذي عقد بالدار البيضاء في عام ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م) . وقد وجه البنك عناية خاصة لتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء بالبنك وذلك بوسائل متعددة مثل برنامجه الخاص بعمليات تمويل التجارة الخارجية (الواردات) ، كما بدأ تشغيل برنامج التمويل الأطول أجلا للتجارة (الصادرات) ، ومحفظة البنوك الاسلامية ، وشارك بصورة نشطة في انشاء شركة التجارة الاسلامية والمساهمة فيها ، الى جانب قيامه في الوقت الحاضر بالعمل لانشاء برنامج لتأمين الائتمانات الصادرات .

وفضلا عن ذلك ، فقد حرص البنك في اطار برنامجه للتعاون الفني على تشجيع تبادل المعلومات والخبرات ونقل التكنولوجيا فيما بين الدول الاعضاء . ويدرس البنك في الوقت الحاضر كيفية زيادة اسهامه في جهود الدول الاعضاء الرامية الى تحقيق الأمن الغذائي سواء على المستوى الوطني او الاقليمي . وفي هذا الصدد قام البنك بتنظيم ندوة عن التنمية الزراعية والامن الغذائي في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي وذلك اثناء الاجتماع السنوي الثالث عشر لمجلس محافظي البنك .

وقد حظي موضوع التعاون بين مؤسسات التمويل العاملة في العالم الاسلامي باهتمام وعناية البنك الاسلامي للتنمية ، ومن الأمثلة على ذلك : التعاون في نطاق مجموعة التنسيق التي تتكون من عشر مؤسسات مالية متعددة الأطراف . كما يتعاون البنك الاسلامي للتنمية أيضا مع المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي بالدول الأعضاء ، وفي هذا الاطار أسهم البنك بدور فاعل في انشاء اتحاد المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي في الدول الأعضاء بالبنك . وزيادة على ذلك يقوم البنك بتنسيق الجهود مع البنوك الاسلامية وبدعمها لتؤدي الدور المأمول منها . كما يعمل على توثيق عرى التعاون مع كل من البنوك المركزية واتحاد الاستشاريين بالدول الأعضاء والذي قام البنك بدور كبير في انشائه . ويشارك البنك كذلك في الجهود المبذولة لانشاء اتحاد لشركات المقاولات في الدول الاعضاء . ويولي البنك عناية خاصة للتعاون مع منظمة المؤتمر الاسلامي وجميع وكالاتها ومؤسساتها ، وبخاصة المجمع الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي . ويحافظ البنك على علاقات وطيدة مع العديد من المؤسسات التنموية الاقليمية والدولية مثل البنك الدولي ، والبنك الاسيوي للتنمية ، والبنك الافريقي للتنمية ، ووكالات الأمم المتحدة ذات المهام المتخصصة .

لقد أنجز البنك الإسلامي للتنمية ـ بعون الله وسداده ـ الكثير خلال الخمس عشرة سنة منذ بدء عملياته ، ولم يزل أمامه الكثير لانجازه في المستقبل بمشيئة الله وعونه . وكما هو معلوم لم تكن ظروف البيئة الاقتصادية الدولية مواتية للدول الأعضاء بالبنك خلال السنوات القليلة الماضية ، ولا شك أن سنوات المستقبل القريب بالكثير ، ومتطلبات الدول الأعضاء من البنك آخذة في الزايد ، بل ومن المرجح أنها ستتضاعف خلال السنوات القادمة .

وفي ضوء هذه الحقيقة عمد البنك بطول نهاية العقد الأول منذ بدء عملياته الى تكوين لجنة من الشخصيات البارزة بالدول الأعضاء لتقييم أداء البنك . وقد قدمت لجنة التقييم دراسة تقييمية شاملة عن أوجه نشاط البنك خلال عقده الأول كما قدمت توصياتها ، ووضع تقرير لجنة التقييم موضع العناية في البنك تستوحيه به ادارة البنك ، ومجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين في وضع خطط المستقبل وتوجيه أعمال البنك وعملياته المقبلة . وبالاضافة الى ذلك قام البنك في صفر ١٤٠٩هـ (سبتمبر ١٩٨٨م) بتنظيم ندوة شارك فيها المديرون التنفيذيون السابقون

والعشرون وأحد نواب رئيس البنك السابقين ، وذلك بمناسبة انعقاد الاجتماع السابع لمجلس المديرين التنفيذيين . وتقوم ادارة البنك بدراسة ما أبداه المشاركون في هذه الندوة من آراء وتعليقات حول المشاكل الحالية والمشاكل المحتمل مواجهتها في المستقبل ، وذلك لعرضها على مجلس المديرين التنفيذيين للعلم واعطاء التوجيهات المناسبة .

ولمواكبة التطورات ومواجهة تحديات المستقبل قام البنك باستحداث وسائل جديدة لتعبئة الموارد المالية الاضافية اللازمة كصفقة البنوك الاسلامية ، وصندوق البنك الاسلامي للتنمية لحصص الاستثمار ، والى جانب ترتيبات أخرى لم تزل قيد البحث . كما يقوم البنك باجراء تحسينات في نشاط تمويل المشاريع ولايجاد وسائل تمويل جديدة للعمل بها ، ويوجه عناية خاصة لزيادة المساعدات للدول الأعضاء الأقل نموا ، كما يعمل على توجيه المزيد من تمويلاته نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بالدول الأعضاء ، كما يبذل البنك جهودا مكثفة أخرى للاسراع بتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ليتم بصورة أشمل مما هي عليه .

ان توجيه جهود البنك لمقابلة متطلبات التنمية المتزايدة ، ومواجهة تطوراتها ، وسد احتياجاتها في المستقبل يحتم بالضرورة تقوية ودعم القدرات الادارية بالبنك ، ولهذا الغرض أجرى البنك تعديلات في هيكله التنظيمي ، منها تحويل ادارتي العمليات والمشاريع الى ثلاث ادارات اقليمية للعمليات والمشاريع ، وانشاء ادارة لتنمية التجارة .

ان استمرار الدول الأعضاء في مساندتها الكريمة المخلصة للبنك ماديا ومعنويا أمر لا غنى للبنك عنه ليتمكن من المضي قدما وبفاعلية نحو المستقبل المشرق باذن الله ، كما أن الجهود المخلصة التي يبذلها كل المختصين بتمكين البنك من اجراز التقدم المنشود نحو تحقيق ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول الأعضاء ، وتوفير الحياة الكريمة والرفاهية للمجتمعات الاسلامية بالدول غير الأعضاء بعون الله .

بلغ البنك الاسلامي للتنمية في شهر رجب عام ١٤٠٩هـ (فبراير - مارس ١٩٨٨م) العام الخامس عشر من عمره ، وقد أنجز البنك خلال هذه الفترة الكثير ، واثبت فاعليته بصفته مؤسسة دولية للتمويل التنموي ، بل إنه يعد المؤسسة المالية الاسلامية الرائدة التي تعمل طبقا لمبادىء الشريعة ، وهذا في حد ذاته انجاز كبير وهام ، اذ لم يسبق في هذا المجال قيام مؤسسة تعمل بأحكام الشريعة الاسلامية قبل أربعة عشر عاما .

ولما كان على البنك الاسلامي للتنمية أن يعمل بأسلوب فريد كمؤسسة متميزة تعمل في مجال التمويل التنموي وفقا لمبادىء الشريعة فقد سار نحو تحقيق أهدافه بخطى ثابتة وبعناية وحذر لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التقدم الاجتماعي بدوله الأعضاء ، ومساعدة المجتمعات الاسلامية بالدول غير الأعضاء مجتمعة ومنفردة ، على أساس مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية السمحة .

وخلال هذه الفترة تبوأ البنك مكانة مرموقة بين المؤسسات الدولية والاقليمية العاملة في ميدان التمويل التنموي ، كما انه يساهم بفاعلية في تطوير نظام مصرفي ومالي اسلامي وقد اكتسب من تجربته في هذا المجال خبرة عملية واسعة .

ان ظروف البيئة الاقتصادية العالمية التي يعمل فيها البنك في الوقت الحاضر تختلف من وجوه متعددة عنها عندما بدأ عملياته قبل أربع عشرة سنة . فالبيئة الاقتصادية العالمية في وقتنا هذا أقل رخاء ، وأقل استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء بالبنك ، وتتيح فرصا أضيق من ذي قبل لخدمة مصالح هذه الدول وأكثرها من مجموعة الدول الأقل نموا . ولقد حدثت تغيرات متعددة في كثير من الدول الأعضاء نتجت عنها مطالب جديدة وآمال وتطلعات عظيمة مما جعل الانظار تتجه نحو البنك الاسلامي للتنمية ليساهم في تحقيقها ، فكان على البنك ان يواجه هذا التحدي بتعزيز جهوده والسعي الى ايجاد وسائل جديدة وأساليب أخرى تمكنه من القيام بالتزاماته نحو الدول الأعضاء . وانه لمن المفيد ان تكون نقطة الانطلاق نحو تحقيق الآمال المعقودة على البنك لمواجهة هذا التحدي هي ان يلقي البنك نظرة في امعان على ما حققه من منجزات خلال الخمس عشرة سنة الماضية .

ـ نشأة وعضوية البنك الإسلامي للتنمية

- نشأة البنك :

كان قيام منظمة المؤتمر الاسلامي خطوة كبيرة الى الامام نحو
يع القوى وتعزيز التعاون بين الدول الاسلامية ، الأمر الذى
، الشعور بين قادة الدول الاسلامية بضرورة تضافر الجهود
لها لدعم التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء بالمنظمة ،
امة المؤسسات الاقتصادية التى تعمل طبقا لمبادىء واحكام
ريعة . ولقد قام المغفور له الملك فيصل بن عبد
زيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية - طيب الله
ه - بدور كبير فى تحقيق هذا الهدف ، فقد كان رحمه الله
وة الدافعة لإنشاء المؤسسات التى تدعم التعاون الاقتصادى بين
ول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامى ، وتشجيع انتقال الموارد
ادلها بين الدول الاسلامية .

فى هذا المناخ المفعم بالعمل المطعم ، وفي المؤتمر الثاني
زراء خارجية الدول الاسلامية الذى عقد فى كراتشي بالباكستان
شهر ذي القعدة عام ١٣٩٠هـ (ديسمبر ١٩٧٠م) بدأ اول نقاش
ي لفكرة تاسيس مؤسسة تمويل اسلامية . وقد عهد الى الأمانة
امة لمنظمة المؤتمر الاسلامى بمهمة بحث الفكرة بتمعن اكثر .

وبناء على ما قامت به الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر
لامى من عمل فى هذا الاتجاه تم عقد أول اجتماع لوزراء
لية للدول الاسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية فى

م ٢١ من ذي القعدة عام ١٣٩٣هـ (١٦ ديسمبر ١٩٧٣م) فبحث
روع اتفاقية تاسيس البنك ، واصدر المؤتمر "بيان العزم" الذى
ع عليه ممثلو ٢٢ دولة من دول منظمة المؤتمر الاسلامي بتاسيس
نك الاسلامى للتنمية .

وعهد بمهمة اعداد الوثائق اللازمة والمقترحات الى لجنة
يدية كونها المؤتمر الأول لوزراء المالية . فقامت اللجنة
اسة اتفاقية تاسيس البنك واجازتها فى اجتماعها الثاني الذى
د بجدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢١ - ٢٨
يع الآخر عام ١٣٩٤هـ (١٤ - ٢١ مايو عام ١٩٧٤م) . ثم عرض
تمر وزراء المالية الثاني الذى عقد بمدينة جدة فى شهر شعبان
م ١٣٩٤هـ (اغسطس ١٩٧٤م) رئيس المؤتمر الانتهاء من استكمال
رتيبات النهائية لتاسيس البنك والعمل على عقد اجتماع
تاحي لمجلس محافظي البنك .

وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظي البنك الإسلامي للتنمية في
مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في شهر رجب عام
١٣٩٥هـ (يوليو عام ١٩٧٥م) وتم تكوين مجلس المديرين
التنفيذيين للبنك ، وانتخب الدكتور أحمد محمد علي من المملكة
العربية السعودية بالاجماع رئيسا للبنك الاسلامي للتنمية فى ذلك
الاجتماع الافتتاحي . وأجاز ذلك الاجتماع ايضا وثائق الأساسية
للبنك ، وقرر أن يبدأ البنك عمله فى يوم ١٥ شوال عام ١٣٩٥هـ
(٢٠ اكتوبر عام ١٩٧٥م) ، وهذا ما تم فعلا . وبذلك ،
وبعد أقل من خمس سنوات منذ طرح اقتراح تاسيسه لأول مرة برز
البنك الاسلامي للتنمية الى حيز الوجود كأول مؤسسة اسلامية
متعددة الأطراف للتمويل التنموي .

ب - تزايد العضوية

بدأ البنك بعضوية (٢٢) دولة اسلامية . ثم تزايد عدد
الدول الأعضاء بسرعة فائقة فبلغ (٤٥) دولة من افريقيا وآسيا

والشرق الأوسط . وتوضح الخريطة المرسومة على الغلاف الخلفي
لهذا الكتيب التوزيع الجغرافي لعضوية البنك الاسلامي للتنمية .
ويؤكد هذا النمو الكبير والسريع فى العضوية روح التضامن وروابط
الاخوة الحقة التى تربط بين الدول الاسلامية ، كما أنه يعد
التزاما من هذه الدول بدعم التعاون والتضامن فيما بينها .

ـ الموارد المالية وتعبئة الموارد

- الموارد المالية للبنك :

ان الوحدة الحسابية التى يستخدمها البنك هي الدينار
الاسلامي وهو يعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق
النقد الدولي .

ظل رأس المال المصرح به للبنك الإسلامي للتنمية منذ تاريخ
تاسيسه بليوني دينار اسلامي . اما رأس المال المبدئي المكتتب
فيه فقد كان ٧٥٠ مليون دينار اسلامي . وفي ضوء القرار الذى
اتخذه بالاجماع ملوك ورؤساء وأمراء الدول الاسلامية فى مؤتمر
القمة الإسلامي الثالث الذى انعقد فى عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) اصدر
الاجتماع السنوي الخامس لمجلس محافظي البنك والذي عقد فى
نفس العام القرار رقم م م /٤٠١/٦ دعا فيه الدول الاعضاء الى
الاكتتاب فى الجزء غير المكتتب فيه من رأس المال المصرح به ،
فزاد بذلك رأس المال المكتتب فيه الى ١٨٢٠ر١٧ مليون دينار
اسلامي فى عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) . وبزيادة عدد الدول الاعضاء
بالبنك ونتيجة لزيادات تطوعية من بعض الدول الاعضاء فى

اكتتابها بلغ مقدار رأس المال المكتتب فيه ٧ر١٩٦٠ مليون دينار اسلامي في نهاية عام ١٤٠٩هـ (اغسطس ١٩٨٩م). وارتفع رأس المال المدفوع من ١٨ر٢٦٧ مليون دينار اسلامي في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) الى ١٨ر١٦٤٤ مليون دينار اسلامي في نهاية عام ١٤٠٩هـ ، فارتفع بذلك مجموع الموارد العادية للبنك من ٢ر٢٨٢ مليون دينار اسلامي في عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) الى ١٢ر١٩٥٠ مليون دينار اسلامي في نهاية عام ١٤٠٩هـ . هذا ويحتفظ البنك بحساب احتياطي خاص ، وحساب للمعونة الخاصة مستقلين عن الموارد العادية للبنك ، وقد وصل مجموع رصيد هذين الحسابين في نهاية عام ١٤٠٩هـ الى ٣ر٦٢٦ مليون دينار اسلامي .

وتوضح الارقام الخاصة بالموارد العادية للبنك ان الزيادة التي حدثت فيها كانت بسبب الزيادة في المدفوع من رأس المال . والجدير بالذكر ان الجزء الاكبر من موارد البنك العادية اصبح الان قيد الارتباط في العمليات العادية التي اعتمدها البنك ، هذا في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب عليها تزايدا عظيما ، وليتمكن البنك من الاستمرار في تقديم المساعدات لدعم التنمية في دوله الاعضاء في هذه الظروف لابد له من ايجاد الطرق والوسائل اللازمة لزيادة الموارد المالية التي توضع تحت تصرفه .

٤ - توظيف الارصدة السائلة في مساعدة الدول الاعضاء :

كان من المتوقع انه في السنوات الاولى من بدء البنك عملياته ان تدر مساهماته في رؤوس أموال المشروعات ، وعمليات المشاركة في الارباح اعلى عائد للبنك ، غير ان التجربة العملية اثبتت عكس ذلك . ولذا اتجه البنك الى ايجاد وسائل اخرى لدعم التنمية لدوله الاعضاء ، وتكون في نفس الوقت ذات عائد مناسب ، فبدأ في عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) عمليات تمويل التجارة الخارجية كنوع من انواع التمويل يخدم هذين الغرضين ، ثم طوره ليكون بديلا أيضا عن ايداع أرصدته السائلة التي لا يحتاجها على المدى القريب لدى الاسواق المالية الدولية . وكوسيلة ايضا لتشجيع التبادل التجاري بين دوله الأعضاء .

وبالاضافة الى ما يوفقه البنك من ارصدة في عمليات تمويل التجارة الخارجية ، بدأ البنك منذ عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) توظيف بعض أرصدته لدى بعض البنوك الاسلامية لدعم هذه البنوك الاسلامية وتقوية أواصر التعاون بينها وبين البنك الاسلامي للتنمية ، ولتشجيع ترتيبات توظيف الأرصدة وفقا لمبادىء الشريعة . وقام البنك ايضا بايداع ارصدة لدى بنوك عالمية معينة لاستثمارها وفقا لاحكام الشريعة عن طريق الاتجار في السلع ، ويكون العائد منها على أساس النتائج الفعلية للمعاملات التجارية .

٥ - تعبئة الموارد :

كان أول جهد بذله البنك فيما يتعلق بتعبئة الموارد هو انشاء برنامج وداع لاستثمار . وقد وافق عليه محافظو المديرين التنفيذيين في عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) وبدأ العمل به في عام ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) . ويقبل البنك بموجب هذا البرنامج الودائع من المؤسسات والأفراد لاستخدامها في عمليات تمويل التجارة الخارجية . ومع أن الاستجابة الأولى لهذا البرنامج كانت مشجعة للغاية ، الا ان التجربة العملية أوضحت أن البرنامج بوسعه أن يعطي نتائج أفضل بعد ادخال بعض التحسين عليه ، لذلك أمر البنك النظر في هذا البرنامج وبعد الدراسة أجري عليه تعديلات عدة لجعله أكثر جاذبية وفاعلية .

وبعد عدة سنوات من الدراسة المتأنية الدقيقة وانجاز الاعمال التحضيرية اللازمة تم اخراج محفظة البنوك الاسلامية الى حيز التنفيذ في عام ١٤٠٧هـ .

ومحفظة البنوك الاسلامية هي صندوق خاص يساهم فيه البنك الاسلامي للتنمية وواحد وعشرون بنكا اسلاميا ، ويديرها البنك بصفته (المضارب) ، وفي نهاية عام ١٤٠٩هـ (أغسطس ١٩٨٩م) تم الاكتتاب بمبلغ مقداره ٦٥ر٥ مليون دولار أمريكي دفعت بكاملها في رأس مال المحفظة البالغ ٧٠ مليون دولار أمريكي . وسيستخدم في بادىء الامر جزء كبير من رأس مالها في تمويل التجارة بين الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي ، مع امكان تمويل عمليات تجارية بين دول اعضاء وبين دول غير اعضاء ، والقيام بعمليات اجارة ايضا ، وستتوسع المحفظة في تعاملها مع القطاع الخاص بالدول الاعضاء .

كما انشئ في عام ١٤٠٧هـ من نطاق تعبئة الموارد
نامج التمويل الأطول أجلا للتجارة" بين دول منظمة المؤتمر
امي ، وموارده من اكتتابات الدول الأعضاء التي شاركت أو
الاشتراك فيه الى جانب مشاركة البنك الاسلامي للتنمية ،
ا بعد سيقوم بتعبئة موارد من السوق المالية ، ويهدف هذا
نامج الى دعم التبادل التجاري بين الدول المشاركة فيه عموما
مجال تصدير السلع والمنتجات غير التقليدية، وحتى نهاية عام
١هـ (أغسطس ١٩٨٩م) كان عدد الدول المشاركة فيه ٢٠ دولة
لدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي ، دفعت القسط الأول من
ابها بالفعل ومجموعه ٢٢ مليون دينار اسلامي من مجموع
تاب البالغ ٥ر١٥١ مليون دينار اسلامي ، بالاضافة الى ذلك ،
البنك الاسلامي للتنمية ٧٥ مليون دينار اسلامي من مجموع
ابه البالغ ١٥٠ مليون دينار اسلامي .

وقد حقق البنك تقدما خلال السنوات الاخيرة في انشاء
ق البنك الاسلامي للتنمية لحصص الاستثمار ، الذي وافق
ن المديرين التنفيذيين للبنك على لائحته اثناء الاجتماع
ع والثمانين للمجلس المعقود في شهر ربيع الآخر عام ١٤٠٧هـ
مبر ١٩٨٦م) . وقد نقحت هذه اللائحة فيما بعد واقرت
ة المنقحة من مجلس المديرين التنفيذيين في اجتماعه الثامن
المائة المعقود في صفر ١٤١٠هـ (سبتمبر ١٩٨٩م) . وفي هذا
ماع تفهم اقر المجلس كذلك ميزانية نفقات التأسيس للصندوق
انية تشغيله خلال السنة المالية الاولى . كما استكملت
ق الاخرى المتصلة بتشغيله ، وشكلت اللجنة التنفيذية
وق وتم تعيين المستشارين المسؤولين عن الجوانب الاستثمارية
ية له . ومن المتوقع ان يبدأ تشغيل الصندوق عما قريب .

وصندوق البنك الاسلامي للتنمية لحصص الاستثمار هو صندوق
مقره بالدولار الامريكي ويديره البنك بصفته مضاربا بما

ق وأحكام المضاربة الشرعية . ويهدف الصندوق الى استثمار
ة من اموله في بعض المشروعات ذات الجدوى في الدول الاعضاء
نك بالاضافة الى الاستثمار في مجال الاسهم بالدول غير
ضاء ، ولا سيما في اسواق المال الدولية الكبرى . وسوف
ر الاصدار الاول للوحدات على ما مجموعه ١٠٠ مليون دولار
يكي . وسيقوم البنك الاسلامي للتنمية بتغطية الاصدار الاول .
عهد المضارب باعادة شراء الوحدات من المستثمرين بعد السنة
س من تشغيل الصندوق وعلى فترات منتظمة كل سنة . الا انه
ز للمستثمرين شراء وبيع الوحدات فيما بينهم في اى وقت .
تزم البنك الاسلامي للتنمية العمل على تسجيل الصندوق في
الاسواق المالية المعترف بها دوليا ، وعندئذ سينتهي تعهد
ارب باعادة شراء الوحدات من المستثمرين .

ويواصل البنك جهوده ودراساته لايجاد ادوات مالية اخرى
بجانب البرامج الثلاثة المشار اليها اعلاه وبما يتفق مع مبادئ
الشريعة ، ويتوقع تنفيذها قريبا لزيادة الموارد المالية ،
ولزيادة فاعليته في مواجهة احتياجات التنمية المتزايدة لدوله
الأعضاء ، وسيوجه البنك عنايته للحصول على الموارد المالية
الاضافية مما يتاح في السوق المالية بالدول الاسلامية ان شاء الله
تعالى .

٣ - عمليات التمويل بالبنك الاسلامي للتنمية

ان السبب الرئيسي لانشاء البنك الاسلامي للتنمية هو دعم
التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء
والمجتمعات الاسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لمبادئ الشريعة
الاسلامية، والمعلوم ان احتياجات الدول الأعضاء كبيرة وتتزايد
على مر الزمن . وهناك احدى وعشرون دولة من الدول الخمس
والاربعين الأعضاء حاليا مصنفة ضمن مجموعة الدول الأقل نموا في
العالم .

وقد كان البنك ومازال يبذل قصارى جهده للاستجابة لمتطلبات
تمويل التنمية في الدول الأعضاء . ويوضح مدى هذا الجهد ما
قدمه البنك من مساعدة لدوله الأعضاء خلال الأربعة عشر عاما
الماضية .

٣/١ - نظرة شاملة على المساعدات التي يقدمها البنك :

تأخذ المساعدة التي يقدمها البنك لدوله الأعضاء من موارده
العادية الاشكال التالية : تمويل المشاريع ، والمساعدة الفنية ،
وتمويل التجارة الخارجية ويستثنى من ذلك برنامج التمويل الاطول
أجلا للتجارة ومحفظة البنوك الاسلامية . وقد بلغ التمويل الذي
اعتمده البنك منذ عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) وحتى جمادى الاولى من
عام ١٤١٠هـ (ديسمبر ١٩٨٩م) لصالح دوله الأعضاء بانواع التمويل
الثلاثة المذكورة اعلاه ما مجموعه نحو ١ر٧٢٦٤ مليون دينار
اسلامي . اما التمويل المعتمد خلال هذه الفترة لكل نوع من هذه
الأنواع الثلاثة على حدة فهو على النحو التالي :

أ - ٧ر١٨٧٤ مليون دينار اسلامي لتمويل المشاريع ،
ب - ٧ر٦٢ مليون دينار اسلامي للمساعدات الفنية ،
ج - ٧ر٥٣٢٦ مليون دينار اسلامي لعمليات التجارة الخارجية .

وفيما يلي تفاصيل هذه العمليات :

- تمويل المشاريع :

تشمل أنواع التمويل التي قدمها البنك منذ البداية لتمويل المشاريع في تقديم القروض الخالية من دفع الفائدة ، والمساهمة في رأس المال ، وفي عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) بدأ البنك في تقديم اعتماد المساهمة في رأس المال للمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي ، وكان هدف البنك من ذلك هو توسيع نطاق نشاطه التمويلي بالمساهمة لتمويل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم . والقيام في الوقت نفسه بدور حفاز اذ تقدم المؤسسات الوطنية للتمويل التنموي ايضا مساهمة في المشروعات الصغيرة التي يساهم فيها البنك . وبدأ البنك أيضا في نفس العام بتقديم التمويل عن طريق الاجارة التي صارت من أهم أنواع التمويل بالبنك .

ولازالة بعض المشكلات التي تعترض سبيل عمليات الاجارة ، وخاصة المشكلات التي تنجم عن احتفاظ البنك بملكية الأصول المؤجرة ، ادخل البنك في عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م) عمليات " البيع لأجل " وهذا النوع يشابه الى حد كبير عمليات الاجارة ، الا ان ملكية الأصل (المبيع) تنتقل الى المشتري مباشرة ، ويتوسع المشتري أن يرهن هذه الأصول المبيعة للحصول على ضمانات من بنك تجاري للوفاء باقساط ثمن المبيع . وهناك انواع اخرى للتمويل هي :

أ - المشاركة في الأرباح : وبدأ العمل به في عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م) .

ب - اعتماد الاجارة : وبدأ العمل به في عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

ج - اعتماد البيع لأجل : وبدأ العمل به في عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) .

ويوضح الجدول رقم (١) التالي توزيع التمويل المعتمد خلال السنوات الخمس عشرة الماضية حسب انواع التمويل :

الجدول رقم (١)
المبالغ المعتمدة حسب أنواع التمويل
من عام ١٣٩٦هـ وحتى جمادى الأولى ١٤١٠هـ
(من عام ١٩٧٦ حتى ديسمبر ١٩٨٩م)

نوع التمويل	المبالغ بملايين الدنانير الاسلامية	النسبة المئوية
القروض	٦٧٠ر٦	٣٥ر٨
المساهمة /اعتماد المساهمة	٢٥٩ر٣	١٣ر٨
الاجارة/ اعتماد الاجارة	٤٨٣ر٨	٢٥ر٨
البيع لأجل /اعتماد البيع لأجل	٤٣٩ر٩	٢٣ر٥
المشاركة في الأرباح	٢١ر١	١ر١
المجموع	١٨٧٤ر٧	١٠٠ر٠

- المساعدة الفنية :

ترتبط عمليات البنك للمساعدة الفنية ارتباطا وثيقا بعمليات تمويل المشاريع . والهدف منها مساعدة الدول الاعضاء على انتقاء المشروعات الجيدة عن طريق تمويل دراسات الجدوى واعداد التصميم الفني والأعمال الهندسية الأولية والتفصيلية ، وتوفير الخدمات الاستشارية واعداد وثائق العطاءات وشراء المعدات اللازمة للبحوث والتدريب واجراء الدراسات القطاعية وتوفير المساعدة في الاشراف على المشروعات . وقد تم اعتماد ٦٢ر١ مليون دينار اسلامي للمساعدة الفنية في الفترة من عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) وحتى جمادى الأولى من عام ١٤١٠هـ (ديسمبر ١٩٨٩م) .

- عمليات تمويل التجارة الخارجية " الواردات " :

كما ورد ذكره آنفا يشكل تمويل التجارة الخارجية عمليات تمويل اخرى بدأ البنك يقدمها لدوله الأعضاء منذ عام ١٣٩٧هـ

١٩٧٧م) ، وقد اعتمد البنك منذ ذلك العام وحتى جمادى الاولى
عام ١٤١٠هـ (ديسمبر ١٩٨٩م) ما مجموعه ٥٢٢٦ر٧ مليون دينار
سلامي . وذلك لاستيراد مواد أولية وسلع صناعية وسيطة تحتاجها
دول الاعضاء لتنشيط وتعزيز الانتاج المحلي ، وسلع استهلاكية
خرى . والى جانب مساهمة هذا البرنامج في دعم التنمية
قتصادية لدى الأعضاء ، فانه يوفر لها العملات الاجنبية التي
حتاجها لاستيراد السلع الضرورية ، كما يخفف الى حد ما العبء
ن موازين مدفوعات الدول ويحل مشكلاتها في هذا المجال .

وربما كان التأثير الاهم لهذا البرنامج على المدى الطويل هو
ور الذي يؤديه في تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء،
نشيطه فارسى بذلك قواعد تعاون اقتصادي اوثق واكبر حجما
نها ، ولقد كان نصيب ما تم تبادله بين الدول الأعضاء في
طاق هذا البرنامج منذ عام ١٣٩٧هـ حتى جمادى الاولى من عام
١٤١٠هـ (ديسمبر ١٩٨٩م) ٤٢٩٥ر٣ مليون دينار اسلامي ، اي
سبة ٨ر٨٪ .

- برنامج التمويل الأطول اجلا للتجارة :

بعد القيام بدراسات تفصيلية وتحضيرات اخرى بدأت
عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٤م) ، اصدر مجلس المحافظين قرارا برقم
م/٤/٤٠٦ بالموافقة على انشاء برنامج التمويل الاطول اجلا
جاز في نطاق البنك الاسلامي للتنمية ، وبعد ان اصدر
س المديرين التنفيذيين القواعد واللوائح اللازمة لتشغيل هذا
رنامج يوم ١٥ من ذي القعدة عام ١٤٠٦هـ (٢٢ فبراير ١٩٨٦م)
تشغيله في أواخر عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م) . وكما ورد آنفا فان
دفه الرئيسي من هذا البرنامج هو تشجيع صادرات الدول الأعضاء
التركيز على تصدير السلع والمنتجات غير التقليدية . وحتى
ذي الاولى من عام ١٤١٠هـ (ديسمبر ١٩٨٩م) كانت قد تمت
وافقة على تسع واربعين عملية تمويلية في اطار هذا البرنامج
لغ اجمالي مقداره ٧٥ر١ مليون دينار اسلامي لصالح ست من

ل المشاركة في البرنامج . وبعد استبعاد العمليات الملغاة
ي بلغ مجموعها ٥ر١٥ مليون دينار اسلامي ، بلغت الاعتمادات
فية في الاعوام ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠هـ حتى الان ما مجموعه
٥ مليون دينار اسلامي . ففي عام ١٤٠٩هـ اعتمدت خمس
ثون عملية بمبلغ اجمالي مقداره ٤ر٤٣ مليون دينار اسلامي
ح ست من الدول الاعضاء . ومنذ بداية عام ١٤١٠هـ وحتى شهر
ى الاولى من نفس العام (اى من اغسطس حتى ديسمبر ١٩٨٩م)
دت ست عمليات بمبلغ مقداره ٥ر١١ مليون دينار اسلامي لصالح
من الدول الاعضاء . وكانت الدول المستفيدة من البرنامج
: تركيا وتونس والمملكة العربية السعودية وماليزيا ومصر
غرب .

- محفظة البنوك الاسلامية :

بدأ تشغيل المحفظة في شهر جمادى الآخرة من عام ١٤٠٧هـ
(فبراير ١٩٨٧م) ، وقد مولت المحفظة حتى نهاية شهر جمادى
الاولى من عام ١٤١٠هـ عمليات بلغ مجموع المعتمد لها ٣ر٨٩ مليون
دولار امريكي .

ومن المأمول أن برنامج التمويل الاطول أجلا للتجارة ،
وبرنامج تمويل الواردات ، ومحفظة البنوك الاسلامية ستشكل كلها
معا مساهمة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي بالدول الاعضاء وفي
تشجيع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي فيما بينها .

- مساعدة الدول الأعضاء الأقل نموا :

تمثل القروض التي قدمها البنك لدوله الاعضاء نسبة ٤ر٣٥٪
من مجموع المعتمد لتمويل المشروعات من عام ١٣٩٦هـ الى عام
١٤٠٩هـ (١٩٧٦ - ١٩٨٩م) وهي قروض خالية من دفع الفوائد ،
ويتقاضى البنك أجور خدمة بنسبة ضئيلة في مقابل نفقاته ،
وتمتاز هذه القروض ايضا بفترات سماح طويلة تتراوح بين ثلاث
وخمس سنوات ، كما أن فترات الوفاء تتراوح بين ١٥ و ٢٥
سنة . وتمنح فترات وفاء وسماح تميل الى الحد الأقصى المقرر
الى الدول الأعضاء الأقل نموا .

وبالنظر الى الطابع التساهلي الاستثنائي لهذه القروض ،
يولي البنك أولوية خاصة لتمكين الدول الاعضاء الاقل نموا من
الحصول على هذه القروض . ومنذ عام ١٣٩٦هـ وحتى جمادى الاولى
عام ١٤١٠هـ (من ١٩٧٦ حتى ديسمبر ١٩٨٩م) ، قدم البنك الى
الدول الاعضاء الأقل نموا (٢١) دولة قروضا بلغت في مجموعها
٣٨٨ر٩٥ مليون دينار اسلامي، وهو ما يمثل ٥٨ في المائة من
اجمالي القروض المقدمة من البنك .

كذلك تعطي هذه الدول الأعضاء الأقل نموا عناية خاصة في
مجال تقديم المساعدة الفنية لمواجهة احتياجاتها ولذا كان نصيبها
من مجموع المعتمد خلال نفس الفترة المذكورة ٢٧ر٣٩ مليون دينار
اسلامي ، أي بنسبة ٤ر٦٣٪ من مجموع المعتمد للمساعدات
الفنية . ويقدم البنك المساعدة الفنية اما في شكل قروض أو
يقدمها بصفة منحة ، وفي بعض الحالات يقدمها بصفة منحة وقرض
معا ، ويتضح من هذا ان المساعدة الفنية تمويل يتسم بمميزات
اكثر من تلك التي تتسم بها قروض الميسرة العادية التي يقدمها
البنك ، بل اكثر من ذلك فا البنك يقدم جزءا كبيرا من
المساعدة الفنية لهذه الدول الاعضاء الاقل نموا في شكل منح ،
هذا الى جانب استفادتها من أنواع التمويل الاخرى كعمليات تمويل
التجارة الخارجية وغيرها، كما ان الدول المشاركة منها في
برنامج التمويل الأطول أجلا مستفيد من عملياته وقد انضمت حتى
تاريخه ست دول منها الى عضوية هذا البرنامج .

هذه العناية الخاصة التي يوليها البنك لحاجات دوله الاعضاء
ل نموا انما هي وفاء بما عليه من التزام نصت عليه المادة
ـ ١(٢) من اتفاقية تاسيسه بان "يراعي البنك في قيامه
نشطته حاجات الدول الاعضاء الاقل نموا" ، وزيادة على ذلك فان
ه السياسة تتطابق مبدأ ملائما يعمل البنك بمقتضاه وفحواه ان
خوة الاسلامية والتضامن الاسلامي يحتمان على الموسر نسبيا ان
اعد من به حاجة من اخوته .

- مساعدة المناطق المحتاجة للدعم في الدول الاعضاء :

بدأ البنك في اوائل عام ١٤٠٧هـ (اكتوبر ١٩٨٦م) يدرس
كيفية التي يمكن ان يقدم بها المساعدة للمناطق الاكثر حاجة
دعم بالدول الاعضاء لتمكين تلك المناطق من الاعتماد على النفس
تحقيق النمو والتنمية بالجهود الذاتية . وقد بدأ هذا البرنامج
ي عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٦ - ١٩٨٧م) حين اوفد البنك بعثة لتقصي
حقائق والتعرف على المشاريع الملائمة الى منطقتي جبال النوبة
جبال الانقسنا بجمهورية السودان ، وبعثة مشتركة مع الصندوق
سعودي للتنمية الى منطقة تمبكتو بجمهورية مالي .

وخلال تلك الفترة نفسها كان البنك الاسلامي للتنمية
الصندوق السعودي للتنمية يبذلان جهودهما لاثارة الاهتمام لدى
مؤسسات الدولية الاخرى للتمويل الانمائي ، وخاصة العاملة منها
ي منطقة منطقة المؤتمر الاسلامي ، بالمشاكل والمتطلبات الخاصة
مناطق المحتاجة للدعم . وانطلاقا من ذلك قام البنك والصندوق
اعداد دراسة مشتركة عن المعوقات التي تعاني منها تلك المناطق
الطرق الممكنة لتقديم المساعدة اليها ، وقدمت هذه الدراسة الى
جتماع فريق التنسيق المنعقد في الكويت من ١٤ الى ١٧ ربيع
لآخر ١٤٠٨هـ (٥ - ٨ ديسمبر ١٩٨٧م) . وقد اعرب اعضاء فريق
التنسيق عن اهتمامهم واستعدادهم للمشاركة في تمويل بعض
لمشروعات في المناطق المحتاجة للدعم .

وبالاضافة الى عمليات البنك العادية ، تستفيد الدول الاعضاء
قل شيء كذلك من عمليات البنك الخاصة . وخلال الفترة
مذكورة اعتمد البنك لهذه الدول وحدها ١٢٠ر٣ مليون دينار
سلامي ، اي بنسبة ٨٠٪ من مجموع المعتمد من حساب المعونة
خاصة .

واستنادا الى الدراسات التي توافرت للبنك حول المشكلة
برمتها ، واستنادا كذلك الى تجربة البنك في مساعدة تلك
المناطق في السودان ومالي ، قامت ادارة البنك بمشورة بعض
الافكار حول النهج العام لمساعدة تلك المناطق ، وقدمت هذه
الافكار الى مجلس المديرين التنفيذيين في اجتماعه المعقود في
صفر ١٤٠٨هـ (اكتوبر ١٩٨٧م) . وقد وافق المجلس على هذه
الافكار ودعا الى بذل مزيد من الجهود لمساعدة المناطق المحتاجة
للدعم . ووافق المجلس كذلك على منح مشروعات هذه المناطق
اكبر قدر من التساهل تسمح به قواعد التمويل في البنك بالاضافة
الى تمويل المشروعات الملائمة من حساب المعونة الخاصة عن طريق
القروض المعفاة من رسوم الخدمة ، او عن طريق المرابحة ، او
بتمويل يجمع بين القرض والمنحة معا . وحتى الان فقد تركزت
جهود البنك في مساعدة تلك المناطق على مالي والسودان
وغينيا . وبعد ايفاد عدة بعثات الى مالي ، اتفق البنك مع
السلطات هناك على اعطاء الاولوية لمشروع التنمية الزراعية بوادي
غوبو ومشروع كيدال للتنمية الزراعية والرعوية . وقد اعتمد
مجلس المديرين التنفيذيين ٣ ملايين دولار و ٢٢ر٢ مليون دولار
لهذين المشروعين على التوالي وذلك في شهر صفر ١٤١٠هـ (سبتمبر
١٩٨٩م) . وهناك مشروعان قيد النظر لمساعدة منطقتين آخريين
في مالي وهما : مشروع تنمية سهل عماجا ومشروع وصل السكريبي
بين باماكو وتمبكتو .

وفيما يتعلق بالسودان ، فقد تم في يوليو ١٩٨٧م اعتماد
مساعدة فنية لمشروع الطريق الفرعي بين الدمازين والإقمستا ،
كما اعتمد في اوائل عام ١٩٨٨م قرض مقداره ٤ر١ مليون دولار
لبناء طريق فرعي ضمن مشروع التنمية الزراعية لجنوب كردفان .
وفي الفترة من ٢٧ يناير الى ٩ فبراير ١٩٨٩م ارسلت بعثة ثانية
من البنك الى جنوب كردفان للتعرف على مشروع التنمية الريفية
المتكاملة . الا ان تجهيز هذه المشروعات قد تأخر بسبب الظروف
الجوية ومشاكل اخرى في المنطقة . ومن المتوقع اعادة تنشيط
هذه المشروعات قريبا بمعاونة بيوت خبرة ومؤسسات محلية .

وفي غينيا تتخذ الاجراءات مع البنك لتقييم مشروع ٤٥٠
بئرا ارتوازيا لصالح المناطق المحتاجة للدعم هناك .

ويعتزم البنك أن يركز خلال الفترة المتبقية من عام ١٤١٠هـ
ى استكمال وتنفيذ المشروعات التى تم التعرف عليها بالفعل
ح مالى والسودان وغينيا . كما يخطط البنك للتوسع فى
امج مساعدة المناطق المحتاجة للدعم مع بداية عام ١٤١١هـ
فاد بعثات لجمع المعلومات و تعرف على المشروعات فى دول
اء اخرى .

- العمليات الممولة من حساب المعونة الخاصة :

بناء على قرار مجلس المحافظين رقم م م/١٤/٩٩ المشار اليه أعلاه
ى ان يكون استخدام حساب المعونة الخاصة لتحقيق ما يلى :

- توفير وسائل الاغاثة فى شكل السلع والخدمات المناسبة التى
تقدم الى الدول الاعضاء والمجتمعات الاسلامية التى تتعرض
للكوارث الطبيعية او المحن .
- توفير المساعدات المالية للدول الاعضاء من اجل دعم وتاييد
القضايا الاسلامية .

يمند انشاء هذا الحساب فى عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) وحتى شهر
ادى الاولى عام ١٤١٠هـ (ديسمبر ١٩٨٩م) ، اعتمد البنك من
ساب المعونة الخاصة ما مجموعه ١٦٢ر٤ مليون دينار اسلامى
مويل ٥٥ عملية فى الدول الاعضاء و ٨٧ر٩٩ مليون دينار اسلامى
مويل ٦٧ عملية لصالح المجتمعات الاسلامية فى دول غير
ضاء . ويدخل ضمن ذلك ما اعتمده البنك لبرنامج المعونة
طارئة للدول الاعضاء فى منطقة الساحل الافريقى والمساعدات
دول الاعضاء المتضررة من الجراد والفيضانات ، وبرنامج المنح
دراسية للمجتمعات الاسلامية فى الدول غير الاعضاء .

يعتبر البرنامج الخاص للمساعدة الطارئة للدول الأعضاء
نطقة الساحل الأفريقي مثالا جيدا على جهود البنك لمساعدة
دول الاعضاء الأقل نموا خاصة تلك التى تعرضت لكوارث
بيعية . ويهدف هذا البرنامج الذى اعتمد فى عام ١٤٠٤هـ
١٩٨٤م) لمساعدة تسع من الدول الأعضاء تقع فى منطقة الساحل
فريقي هى : بوركينا فاسو ، تشاد ، جامبيا ، غينيا بيساو ،
نيا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر والسنغال ، وهى الدول التى
نت من فترة جفاف طويلة . وقد اعتمد لهذا البرنامج مبلغ
ر٤٩ مليون دينار اسلامي (٥٠ مليون دولار أمريكي) منه ٢٠
يون دولار أمريكي فى شكل منح و ٣٠ مليون دولار أمريكي فى
كل قروض ميسرة .

وقد مولت المرحلة الأولى من المشروع من المنحة البالغة ٢٠
يون دولار والتى استخدمت لتوفير الامصال وعلف الحيوانات
ضخات المياه وغير ذلك من المدخلات الزراعية . اما المرحلة
ثانية من المشروع فكانت تشتمل على تنمية الاراضى المروية
سح مصادر المياه الجوفية وحفر آبار ارتوازية بهدف ايجاد
طول المتوسطة والطويلة الاجل لمشكلات دول الساحل الافريقى
عامة ما يتعلق بتنمية مصادر المياه فى الاقليم . ويمكن القول
ه تم استكمال كلتا المرحلتين .

وفى اواخر عام ١٩٨٧م تعرضت بعض دول المغرب العربى
والدول الافريقية لغزو اسراب الجراد . وقد اخذ هذا الوضع فى
التدهور السريع خلال العام ١٩٨٨م . ولمساعدة هذه الدول فى
التغلب على مشكلة الجراد ، اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين
بالبنك منحة مقدارها ١٤ر٤ مليون دولار امريكى لدعم الجهود
الوطنية فى مكافحة الجراد وتعزيز التنسيق فيما بين الدول
المتضررة ، بالاضافة الى دعم الجهود الدولية المبذولة فى هذا
المجال بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة وغيرها من الوكالات
المتخصصة . وبنهاية عام ١٤٠٩هـ (اغسطس ١٩٨٩م) ، كان قد تم
صرف ٦٠٢ ملايين دولار ، اى حوالى ٥ر٤٦٪ من المعتمد ، لصالح
٢٢ من الدول الاعضاء وثلاث منظمات متخصصة لتوفير المبيدات
الحشرية ومعدات الرش ووسائل النقل .

وفى عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٨ - ١٩٨٩م) وضع البنك برنامجا
لمساعدة ست من الدول الاعضاء المتضررة من الفيضانات وهى
بنغلاديش والسودان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باكستان
والكاميرون وتشاد . وحتى نهاية عام ١٤٠٩هـ (اغسطس ١٩٨٩م)
كان البنك قد قدم الى هذه الدول ما مجموعه ٢ر١٧ مليون دينار
اسلامى .

وتغطى المشروعات الممولة من حساب المعونة الخاصة مجالات
شتى كالمدارس الاسلامية والكليات ومؤسسات التدريب والبحوث
ومختلف انشطة الاغاثة .

والى جانب ذلك أنشأ البنك برنامج المنح الدراسية ويمول من
حساب المعونة الخاصة أيضا ، ومنذ ان بدأ هذا البرنامج نشاطه
فى عام ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م) وحتى نهاية عام ١٤٠٧هـ (اغسطس
١٩٨٧م) تم تقديم ٩٣٠ منحة دراسية لصالح الطلاب فى المجتمعات
الاسلامية فى الدول غير الأعضاء . وتعطى الأولوية فى هذه المنح
للطلبة الذين يعتزمون مواصلة تعليمهم العالي فى كليات الهندسة
والطب وطب الأسنان والصيدلة والزراعة فى الدول التى ينتمون
اليها او فى الدول الأعضاء . وتعد المنح الدراسية المقدمة من
البنك منحا مقدمة الى المجتمعات الاسلامية ، ولكنها فى الوقت
نفسه تعد قرضا حسنا لصالح الطالب المستفيد ، على أن يفي
الطالب بمبلغ المنحة الذى حصل عليه الى وقف خاص ينشأ فى
المجتمع الاسلامى الذى ينتمي اليه لهذا الغرض ، وذلك بعد أن
ينهي الطالب دراسته ويحصل على عمل يدر له دخلا حتى تتاح
الفرصة لطلاب آخرين من نفس المجتمع للافادة من هذا البرنامج فى
المستقبل .

وليس من قبيل المصادفة أن يقرر البنك التركيز على
المساعدة التعليمية للمجتمعات الاسلامية فى الدول غير الاعضاء ،
وذلك لان هذه المجتمعات متخلفة عن ركب المجتمعات غير الاسلامية
فى مجال التعليم . وأن المجالات الدراسية ذات الاولوية فى هذا
البرنامج هي مجالات ذات تأثير مباشر على تحسين الصحة والظروف
الاقتصادية فى المجتمعات الاسلامية .